زعيم مبادر مشهود له بدوره المتميز في تجسيد التضامن ومواجهة التحديات

.الحياد الإيجابي وعدم الانحياز كان المفتاح الاول لدبلوماسية الرئيس علي عبدالله صالح

• .. ثمة إجماع على أن الـ٣٣عاما الماضية منذ تولي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مقاليد السلطة، كانت استثنائية في أداء السياسة الخارجية والجهود الدبلوماسية التي سجلت خلال هذه الفترة نجاحات نوعية تجاوزت التوقعات وارتقت بمكانة اليمن وعلاقاته بمحيطه الإقليمي والدولي في حركة ديناميكية طالما ظلت محتفظة بحيوية فريدة من نوعها وبخاصة في جانب تفاعلها مع الآخر في عالم مضطرب.

فالدبلوماسية الرئاسية - دبلوماسية القمة - تجسدت فكرا وممارسة في نهج وتوجه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وفي مجمل التوجهات والتحركات والمواقف الخارجية اليمنية التي أدارها بحنكة واقتدار وذهب من نافذة الفعل الدبلوماسي إلى الإمساك بدفة السياسة الخارجية وتطويعها لخدمة الأهداف والمصالح الوطنية والقومية والإنسانية ونسج عَلاقات شراكة وتعاون متقدمة لبلادنا مع مختلف دول العالم، مبنية على الاحترام المتبادل والمنافع المشتركة وملتزمة بالأخلاقيات والقوانين والمواثيق التي تنظم وتحكم العَلاقة بين الدول والهيئات والاتحادات القارية والدولية المختلفة.

كتب / عبدالعزيز الهياجم:

وتجسّدت في حرصه على انتهاج سياسة خارجية متوازنة قائمة على المصداقية والوضوح والمبدئية والثبات والتطبيق الخلاق لمبادئ وأهداف الثورة اليمنية والقيم النضالية التحررية لشعبنا اليمني، وخادمة ومنتصرة للحق والوجود والمصير العربي، ومعبرة عن آمال وتطلعات الحاضر والمستقبل لأمتنا العربية.

ولاشك أنّ نهج الممارسة الدبلوماسية الرئاسي الذي اختطه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قد تبلور كحقيقة ملموسة في الحراك السياسي والدبلوماسي لبلادنا منذ اللحظة الأولى لتسلمه مقاليد الحكم في ١٧يوليو ١٩٧٨م وتجلى بوضوح في كافة خطاباته وأحاديثه ومقالاته السياسية والإعلامية الذي حرص على تحميلها لبُعد المواكبة والاستشعار بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية في خدمة وتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية، وفي تأكيده المستمر لما للعمل – تحت مظلة السياسة الدولية – من أهمية وضرورة لتوجيه الجهد الدولي في خدمة الأهداف والمصالح المشتركة للدول والمجتمعات كافة ولمواجهة الأخطار والتحديات المحدقة بالمصير الكوني ومن أجل الحفاظ على الاستقرار والسلام الإقليمي والدولي.

حل الخلافات وديا

فعلى الصعيد الاقليمي نجحت الدبلوماسية الرئاسية في حل أهم نزاعات اليمن الحدودية مع دول الجوار وبطرق الحوار أو التحكيم بعيداً عن الصراعات والحروب.. ففي العام ١٩٩٢م تم التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، وفي يونيو ٢٠٠٠م جرى التوقيع على اتفاقية جدة لإنهاء الخلاف الحدودي مع المملكة العربية السعودية وبتلك الاتفاقيتين تم إنهاء حقبة زمنية طال أمدها من الصراعات. وفي العام ١٩٩٥م قبل اليمن التحكيم في قضية الحدود مع دولة إريتريا والذي جاء في مصلحة بلادنا. وستظل هذه الطرق السلمية التي انتهجها اليمن لحل خلافاته الحدودية مع جيرانه أنموذجا يحتذى به في إنهاء النزاعات الحدودية في محيطنا الإقليمي.

الدبلوماسية الرئاسية «٣٣» عاماً استثنائية في أداء السياسة الخارجية اليمنية

وفي إطار تأهيل اليمن للشراكة والاندماج في منظومة مجلس التعاون الخليجي، تم إشراك اليمن في بعض هيئات مجلس التعاون ، في الوقت الذي يجري مواءمة التشريعات والقوانين والنظم بين اليمن ودول مجلس التعاون، بالإضافة إلى عقد عدد من اللقاءات التشاورية على مستوى وزراء الخارجية للبحث في سبل تعزيز علاقة اليمن مع دول مجلس التعاون وبحث سبل دعم برامج التنمية والإصلاح في اليمن.

تجمع صنعاء للتعاون

وفي مقابل رؤية اليمن لمحيطها في منظومة شبه الجزيرة العربية والخليج لم تغفل الدبلوماسية الرئاسية العمق الإستراتيجي الآخر لليمن والمتمثل في القرن الافريقي ودول شرق افريقيا ،فكان تاسيس تكتل " تجمع صنعاء للتعاون " في اكتوبر ٢٠٠٢ ليضم بداية اليمن واثيوبيا والسودان , وهو التجمع الذي ظل مفتوحا لانضمام دول أخرى فكان ان انضم لاحقا الصومال وجيبوتي.

وهو التجمع الذي لا يركز فقط على التكامل الاقتصادي وانما الأبعاد السياسية والأمنية لمنظومة ضفتي واحد من أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم.

زعيم مبادر

إنّ الرئيس علي عبدالله صالح هو الزعيم المبادر المشهود له بدوره المتميز في تجسيد التضامن والوقوف في وجه التحديات المحدقة بالأمة الذي تحرك اكثر من أي رئيس عربي في جولات مكوكية إلى كل عاصمة ومدينة عربية للالتقاء بأشقائه الزعماء والملوك والقادة العرب لتنسيق المواقف والجهود ولحشد التأييد والدعم إزاء جملة من القضايا المصيرية التي تتطلب إجماع ووحْدة الصف العربي.

وللتدليل على صحة ذلك نورد التحرك الذي قام به فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في مطلع الـ ٨٠ فأخذا التضامن العربي على خلفية التفاقم الذي شهدته الساحة الإقليمية العربية جراء العدوان الإسرائيلي على لبنان واندلاع شرارة الحرب العراقية الإيرانية الذي منع العرب من الذهاب إلى طاولة القمة التي كان من المقرر انعقادها في نوفمبر ١٩٨١م في مدينة فاس المغربية ذلك التحرك الذي بدأ في فبراير ١٩٨٢م بجولة شملت سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر وجمهورية العراق والمملكة العربية السعودية وأثمر ذلك التحرك بقبول الأشقاء العرب لدعوة اليمن للانعقاد الطارئ للوقوف أمام التحديات المحدقة بالأمة.

.اعتماد المفاوضات سبيلا لحل الخلافات أكد للجميع أن اليمن الموحد عامل أمن واستقرار للمنطقة والعالم

وفي مقابل ذلك التحرك في الفضاء العربي لدبلوماسية القمة المتوازنة والمبدئية فإنّ صنعاء تحولت إلى مركز جذب ومحطة التقاء وتواصل لزعماء العمل العربي حيث توافد إليها في زيارات متتالية أغلب الزعماء العرب بالاضافة الى نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب وعدد آخر من القيادات والزعامات العالمية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ – ١٩٨٦م.

ومبعث الاعتزاز هنا أنّ صنعاء تحولت إلى محطة للزيارات واللقاءات العربية – العربية على الرغم من أنّ النظام الدولي كان حينذاك يمر بحالة احتضار ولحظة حرجة تؤرخ لذلك السقوط المدوي على خلفية التطورات الدراماتيكية التي اجتاحت العالم التي بدأت بدخول الجيش السوفيتي إلى أفغانستان واندلاع شرارة الحرب العراقية – الإيرانية وتعزيز أمريكا لوجودها على المستوى العربي بخروج مصر من الصف العربي المهورة بصك الاستسلام ودخول الجيش الإسرائيلي – اجتياح بيروت – وخروج طلائع ورموز الثورة الفلسطينية وفي مقدمتهم الشهيد الراحل ياسر عرفات من لبنان للبحث عن ملجأ يلملمون فيه أوجاعهم وجروحهم النازفة الذين ضاقت بهم الأرض وأغلقت في وجوههم أبواب العواصم والمدن العربية، ولم يجدوا سوى اليمن التي فتحت ذارعيها لاحتضانهم ولإعادة تنظيم أنفسهم في معسكرات تدريب وساوتهم بأشقائهم اليمنيين وأول الطلائع من رموز الثورة الفلسطينية الذين دخلوا إلى غزة وأريحا جاءوا من اليمن.

آلية انعقاد القمة

وتواصل سعي اليمن المبادر الحثيث في جميع الاتجاهات وعلى أعلى المستويات حتى أثمر إيجاباً وفاق واتفاق ومصالحة ومصافحة عربية – وتذويب الجليد وعودة الحرارة إلى جسد العلاقات العربية – العربية حتى وصل الأشقاء إلى قناعة بأهمية الانتظام الدوري لمجلس الجامعة وإقرار آلية الانعقاد الدوري لمؤسسة القمة التي تقدمت بها بلادنا، ووافق عليها الزعماء العرب في قمة بيروت ٢٠٠٠م، وملحق ليثاق الجامعة وبموجبها صار الانعقاد دورياً وكُلل السعي المبادر بانعقاد قمة عمّان ٢٠٠١م، ومثل العمل خطوة مهمة على طريق تفعيل الجامعة ومؤسساتها وهيئاتها والارتقاء بمؤسسة العمل العربي لمواكبة التطورات والخدمات المعاصرة والقيام بدورها في خدمة العمل العربي وللإجابة على كافة الاستحقاقات المتعلقة بحاضر ومستقبل الأمة العربية.

مشروع الاتحاد العربي

ثم كانت مبادرة اليمن لاقامة اتحاد عربي والتي تحولت الى مبادرة عربية واقرتها القمة العربية في سرت في مارس ٢٠١٠م كمشروع عربي تتكامل فيه القدرات العربية والسياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية وغيرها ليمثل الخطوة المنشودة للانتقال بالعمل العربي المشترك نحو آفاق رحبة تلبي تطلعات وآمال شعوب أمتنا العربية وفي ظل الاستفادة من تجارب الآخرين وفي مقدمتها تجربة الاتحاد الأوربي..

وقدرأى السياسيون والمفكرون والاعلاميون العرب في ذلك المشروع اليمني المفتاح للتقدم نحو مستقبل إيجابي عربي متاح بيد الأمة من خلال التغيير الجذري للجامعة العربية لنظامها أولاً والسعي بالتفكير جدياً نحو العمل لإقرار نظام الاتحاد العربي الذي تقدم به فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية باسم الجمهورية اليمنية وخاصة وان فكرة الاتحاد تنبني على محاكاة تجارب عملية ناضجة إيجابية ومثمرة كالاتحاد الأوروبي المثال الأكبر والأعمق والأكثر جدارة للتعلم منه وخاصة وأنه صار يجمع ما بين دول في قوميات ولغات متعددة وإن كانت لها وشائج من العقيدة والثقافة المتواشجة غير ان المصالح الاقتصادية ومؤازرة المصالح السياسية لها والقناعات الثقافية والفكرية الواضحة والمحددة والعمل العقلاني وغير العاطفي والدؤوب والمثابر يسر لهم الوصول بجدية عالية الى هذه النتيجة الحضارية المباركة بالنسبة للقارة الأوربية بشكل عام.. الأمر الذي يفضح في المقابل تأريخاً طويلاً للعمل العربي المشترك وللجهود والتنظيرات العربية من خلال الجامعة العربية وخارج نطاقها.. ولم تتحقق نفس النتيجة المنوه عنها بالنسبة للأمة العربية وفي إطار القومية الواحدة والقواسم الأخرى المشتركة العقيدية والتاريخية والثقافية والتي تجعلها في شبكة أصرة واحدة حيث رسبت في مكانها في قبضة التشتت القطري وبقيت عاجزة عن الوصول للغاية الاتحادية الفاعلة.

.نجاحات نوعية تجاوزت التوقعات وارتقت بمكانة اليمن في محيطه الاقليمي والدولي

وباقرارهم للمبادرة فإن العرب يكونون بالفعل قد وضعوا القدم الواثقة الأولى في الاتجاه الصحيح لوضع عربي جديد يساعد على أن يكون لأمتنا العربية دورها في الوجود الفاعل على الخارطة التي نقف عليها ونعيش في رحابها وفي بناء القاعدة الأهم للانطلاقة الحضارية العربية التي تقوم على تصحيح الآلية الحضارية العربية.. وبها يمكن التقدم في الخطوات العملية اللاحقة بصورة مشجعة.

الدبلوماسية الدولية

عندما جاء فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الى سدة الحكم في مثل هذا اليوم من عام ١٩٧٨م كانت اليمن تعيش وضعا تشطيريا حيث الجنوب يحكمه الحزب الاشتراكي ويسير في فلك المعسكر الشرقي السوفيتي فيما الشمال بلدا يعيش حالة اضطرابات وانعدام رؤية سياسية معينة فكان أن سعى الرئيس الى اعتماد سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وليقدم دبلوماسية متوازنة وفق نهج علاقات صداقة مثمرة وبناءة مع كلا المعسكرين الشرقي والغربي بما يحقق أهداف السياسية اليمنية ويلبي تطلعات امن واستقرار وتنمية اليمن ويساعد على تحقيق الهدف الاسمى المتمثل باعادة تحقيق الوحدة اليمنية وهو ما كان في ٢٢مايو ١٩٩٠م.

ومع أن حرب الخليج الثانية وتداعيات الفهم المغلوط للموقف اليمني قدأثرت على علاقات اليمن بالدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية الا أن الدبلوماسية الرئاسية قد بذلت جهودا دؤوبة لازالة ذلك التوتر وسوء الفهم حتى استطاعت اقناع العواصم الدولية المؤثرة وخصوصا واشنطن بأهمية الوقوف الى جانب وحدة اليمن في صيف ١٩٩٤م.

وعقب حدوث الهجمات الارهابية على الولايات المتحدة في ١١سبتمبر ٢٠٠١م كانت الدوائر المعادية تحاول وضع اليمن في دائرة الاتهام كبلد حاضن للارهاب حتى أن تقارير كانت تضع اليمن كهدف لضربة عسكرية امريكية محتملة بعد افغانستان ,غير ان الدبلوماسية الرئاسية وزيارة الرئيس لواشنطن آنذاك قد حول المسار لتصبح اليمن شريكا فاعلا في الحرب الدولية على الارهاب .

وتعزز الحضور الدولي لليمن عندما تم دعوة الرئيس علي عبدالله صالح للمشاركة في قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى في سي إيلاند بالولايات المتحدة في يونيو ٢٠٠٤م من بين زعماء قلائل في المنطقة تم دعوتهم للقمة ,وكان اللافت ان اقرت قمة الثمان الكبرى آنذاك تشكيل لجنة ثلاثية دولية للمساهمة في نشر الحوار الديمقراطي في العالم تضم اليمن وايطاليا وتركيا.

وأخيراً وليس آخراً، نجحت الدبلوماسية اليمنية في حشد الدعم الدولي لجهود اليمن في مواجهة التحديات الأمنية والتنموية حيث أطلقت "مجموعة أصدقاء اليمن" والتي ضمت أكثر من ٢٢ دولة شريكة لليمن وذلك بهدف تنسيق الجهود الدولية وحشد الموارد لدعم مسيرة الإصلاحات والمساعدة في مواجهة الإرهاب والتطرف.

ختاما

إذا كان النشاط والتحرك السياسي والدبلوماسي للجمهورية اليمنية قد تميّز بأنّه رئاسي بامتياز وتوجه لتعزيز عَلاقات الشراكة والتعاون لبلادنا مع عواصم ودول القرار العالمي ومع مختلف شعوب ودول العالم، وتوجه أيضاً للإمساك بالمُعد الملتهب للقضايا والصراعات الإقليمية والدولية وللإسهام بدور فاعل وإيجابي من أجل إيجاد تسويات وحلول ومعالجات سلمية لها ،فينبغي التأكيد أنّ بلادنا حرصت في ذلك النهج والتوجه على إشراك المجتمع الدولي وعواصم القرار العالمي والأطراف ذات العَلاقة في تحمل مسؤولياتها والقيام بواجبها في البحث عن الحلول وفي إيجاد تسويات ومعالجات ناجعة وسلمية تجاه مجمل القضايا والصراعات والنزاعات الأهلية والإقليمية والدولية التي تهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي والإقليمي والعالمي وترمي بظلالها الكئيبة في جميع الاتجاهات.